2,3٪ خسائر السوق الأول.. و1,2٪ للسوق الرئيسي.. و2٪ للمؤشر العام خلال الأسبوع الماضي

678 مليون دينار خسائر «البورصة» الأسبوعية.. نتيجة «جني الأرباح»

■ متوسط السيولة تراجع لـ 56 مليون دينار.. وهبوط أحجام التداول 30٪.. وتراجع الصفقات 14٪

شريف حمدي

تأثرت بورصة الكويت خلال تعاملات الأسبوع بعمليات جني الأرباح التي شكلت ضغطا على المؤشرات ومن ثم المتغيرات بشكل لافت أغلب فترات التداول.

وكانت البورصة استهلت تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي جراء عمليات بيع بهدف التصريف لجني الأرباح شملت أسهما قيادية بالسوق الأول وكذلك السوق الرئيسي حققت ارتفاعات سعرية في الأسبوعين الأول والثاني من تعاملات أكتوبر الجاري، واستمر تراجع الأداء في الجلسة الثانية ولكن بوتيرة أعلى جراء التوسع في عمليات البيع.

وبتراجع أسعار الأسهم بسبب البيع على مدار جلستين متتاليتين، تشجع بعض المتعاملين على شراء أسهم قيادية ومتوسطة وصغيرة، ما أدى إلى تحسن أداء السوق خلال جلستي الثلاثاء والأربعاء، وحققت مؤشرات البورصة ومتغيراتها مكاسب ليست بالكبيرة إلا أنها عوضت جزءا من الخسائر، وفي جلسة ختام الأسبوع امس عادت البورصة للتراجع مجددا.

وتترقب بورصة الكويت خلال الفترة المقبلة افصاحات الربع الثالث للبنوك والشركات لتعيد للسوق نشاطه الايجابي حال جاءت الافصاحات مرضية، كما تترقب البورصة الكويتية تفعيل الإدراج لمؤشر MSCI خلال نوفمبر المقبل، وهو ما سيترتب عليه جلب تدفقات اجنبية مليارية.

وبنهاية التعاملات الأسبوعية، تكبدت البورصة خسائر سوقية تقدر بـ 678 مليون دينار بنسبة 2٪ انخفاض ببلوغها 32,61 مليار دينار تراجعا من 33,29 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي. وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 12٪ بمحصلة أسبوعية 278 مليون دينار بمتوسط يومي 56 مليون دينار انخفاضا من 315 مليون دينار بمتوسط يومي 63 مليون دينار الأسبوع الماضي، وكان لافتا تركز السيولة حول الأسهم القيادية خاصة بيتك والوطني اللذين كان لهما النصيب الأكبر من السيولة.

وكان لافتا تراجع أحجام التداول الأسبوعية بنسبة انخفاض 30,5٪ لتصل إلى 1,4 مليار سهم، مقابل 2 مليار سهم في الأسبوع الماضي، وتراجع عدد الصفقات خلال الأسبوع بنسبة 14٪ بإجمالي 63,3 ألف صفقة مقارنة بـ73,7 ألف صفقة في الأسبوع الماضي، وأنهت مؤشرات البورصة تعاملاتها بنهاية تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي، وذلك على النحو التالي:

● انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 2,3٪ بخسارته 147 نقطة ليصل إلى 6230 نقطة من 6377 نقطة الأسبوع الماضي.

● تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,2٪ محققا 56 نقطة خسائر ليصل إلى 4401 نقطة من 4457 نقطة.

● انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2٪ بخسارته 117 نقطة ليصل إلى 5618 نقطة تراجعا من 5735 نقطة الأسبوع الماضي.

وفق المؤشر الصادر عن «الأونكتاد»

الكويت الأسوأ عالمياً في الأداء التصديري والقدرة التنافسية

علاء مجيد

حلّت الكويت بالمركز الأخير على مستوى العالم من حيث الأداء التصديري وقدرة الصادرات الكويتية على المنافسة وتحقيق النمو، وذلك بالمقارنة بالدول المتنافسة معها والمشتركة في الأسواق التصديرية والمتشابهة إلى حد كبير من حيث الظروف الاقتصادية، وذلك وفقا لمؤشر الأداء التصديري المركب الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والصادر في تقرير المنظمة عن الربع الثاني من العام 2020.وتقاسمت الكويت المركز الأخير مع بوركينافاسو بعدما حصلت على أقل تقدير عند مستوى 0,02، فيما يعد أعلى مستوى بين الدول التي ذكرها التقرير، وكلما انخفضت قيمة التقدير يشير ذلك إلى ضعف الأداء التصديري وعدم القدرة على تحقيق النمو والمنافسة مع باقي الدول.

وعلى الجانب الآخر، يقيس المؤشر الصادر عن «الأونكتاد» مستوى تذبذب القدرة التصديرية للدولة خلال الـ 12 شهرا المنتهية بنهاية الربع الثاني من العام، حيث يقيس بطريقة عكس مؤشر الأداء التصديري المركب، فكلما زادت قيمة التقدير عكس ذلك التذبذب العالي وعدم استقرار الأداء، وقد حصلت الكويت على تقييم 0,87 وهو ما يعد تقييما ضعيفا يعكس تذبذبا عاليا لمستوى الأداء والقدرة التصديرية وان لم يكن الأخير عالميا لكنه جاء الأخير على مستوى دول الخليج. وقد تصدرت البحرين قائمة الدول الخليجية من حيث الأداء التصديري والقدرة على المنافسة وحصلت على تقييم عند مستوى 0,51 ولكن أداءها لم يكن الأفضل خلال الاثني عشر شهرا المنتهية بنهاية الربع الثاني من العام الحالي والذي تصدرته الإمارات بتسجيلها تقييما عند مستوى 0,17. واحتلت الإمارات في المركز الثاني من حيث الأداء التصديري والقدرة على المنافسة بحصولها على تقييم عند مستوى 0,26، في حين جاءت قطر في المركز الثالث بمستوى 0,14 فيما احتلت المركز الثاني من حيث تقييم التذبذب عند مستوى 0,33. وتوقع تقرير الاونكتاد أن تنخفض قيمة التجارة العالمية بنسبة 7٪ إلى 9٪ على أساس سنوي في عام 2020، على الرغم من بوادر التعافي خلال النصف الثاني من العام، ويقدر أيضا تراجع قيمة التجارة العالمية بنحو 5٪ على أساس سنوي في الربع الثالث، وهو تحسن كبير مقارنة بتراجع حاد بلغ 19٪ على أساس سنوي في الربع الثاني، فيما تشير التوقعات الأولية إلى أن النمو السنوي للربع الرابع من عام 2020 سيقل بنسبة 3٪ عن الفترة نفسها من 2019. لكن هناك شكوك تحاصر توقعات الربع الأخير، وذلك اعتمادا على الكيفية التي من الممكن أن يتطور بها الوباء. وتعتبر الصين صاحبة أعلى معدلات نمو للتجارة العالمية، ومن المتوقع أن تسجل معدلات تقارب 10٪ على أساس سنوي بعد تسارع التجارة في الربع الثالث من 2020.

50٪ من الموظفين بالعالم مطالبون بصقل مهاراتهم.. للبقاء في سوق العمل

التحول الرقمي في «زمن كورونا» يخلق 97 مليون فرصة عمل جديدة

أ.ف.ب: أفاد تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بأن الثورة الرقمية ستتطلب جهود تكيف حثيثة للحفاظ على الوظائف، مشيرا إلى أن على نصف الموظفين تقريبا صقل مهاراتهم للبقاء في سوق العمل.

ولفت التقرير الى أن وباء كورونا سرع التحولات الجارية أصلا في مجال العمل، بحسب هذا التقرير المتمحور على مستقبل العمالة في ظل ما يصفه القيمون على المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد عادة في دافوس السويسرية بـ «الثورة الصناعية الرابعة».

ويؤكد معدو التقرير في بيان، أن الركود الناجم عن الأزمة الصحية أحدث تغييرا في سوق العمل أسرع من المتوقع، وبحلول العام 2025، قد يؤثر كل من الأتمتة والتوزيع الجديد للأدوار بين البشر والآلات على نحو 85 مليون فرصة عمل على الصعيد العالمي.

وقد تشتد وطأة هذا التأثير خصوصا على المهام الواجب تطويرها لمواكبة التطورات التكنولوجية مثل تسجيل البيانات والمحاسبة والمعاملات الإدارية، لكن من شأن التكنولوجيات الجديدة أن تساهم أيضا في استحداث قرابة 97 مليون فرصة عمل، لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي وإنتاج المحتويات والرعاية الصحية.

ويستند هذا التقرير بنسخته الثالثة الى توقعات كبار المديرين في الشركات، من بينهم مديرو أقسام الموارد البشرية والاستراتيجية في نحو 300 شركة كبيرة، ولفت القيمون على التقرير بالمقارنة بالنسختين السابقتين إلى أن وتيرة استحداث فرص العمل باتت تتباطأ في حين يتسارع معدل إلغاء الوظائف.

ولفتت المديرة العامة للمنتدى الاقتصادي العالمي سعدية زاهدي إلى أن الأزمة الصحية «فاقمت اللامساواة القائمة». وقالت في البيان إن «الشركات الأكثر تنافسية في المستقبل ستكون تلك التي استثمرت استثمارا طائلا في الرأسمال البشري ومؤهلات موظفيها وكفاياتهم»، وأشار التقرير إلى أن 50٪ من الموظفين الذين سيحافظون على مناصبهم في الأعوام الخمسة المقبلة سيحتاجون إلى تكييف مهاراتهم.

كشفت عن مجموعة من الشروط الواجب توافرها لاعتماد ميزانية المشاريع الجديدة

«المالية»: لا مشروع إنشائياً جديداً لم يخصص له موقع من «البلدية»

■ عدم إدراج تقديرات اعتمادات مالية لأي مشاريع إنشائية لم تتوافر لها الدراسة المسبقة الكافية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر ان وزارة المالية طلبت من الجهات الحكومية عدم طلب أي مشاريع إنشائية جديدة لم يتم تخصيص موقع لها من قبل بلدية الكويت ضمن الميزانية الجديدة 2022/2021، وطلبت ضرورة إجراء دراسات الجدوى للمشاريع الانشائية الكبرى بالتنسيق مع وزارة المالية وإرفاق نسخة من تلك الدراسات التي تمت على تلك المشروعات مما ينعكس أثره على خدمات وقطاع الدولة.

وقالت المصادر ان وزارة المالية طلبت من الجهات الحكومية عند طلبها اعتمادات لمشروعات إنشائية جديدة إعداد دراسات الجدوى عن تلك المشاريع مع ترتيبها حسب الاولوية والاهمية النسبية لكل مشروع ضمن مشروعات الجهة مع الاخذ بعين الاعتبار التقدير الزمني لمراحل تنفيذ كل مشروع مع ضرورة استيفاء كامل الجداول والنماذج وبيانات استمارة المشروعات الانشائية الجديدة، ويعد استيفاء هذه الاستمارة شرطا اساسيا على ان تتضمن توصيف المشروع والشروط المرجعية (TOR) لدراسة المشروع ومن ثم اداجه بمشروع الميزانية كما يراعى ادراج المشاريع الانشائية وفق ما هو وارد بالخطة الانمائية للدولة.

وقالت ان «المالية» طلبت عدم ادراج تقديرات اعتمادات مالية لأي مشاريع إنشائية لم تتوافر لها الدراسة المسبقة الكافية سواء من النواحي الفنية المتعلقة بالتصاميم والرسومات الهندسية او دراسات الجدوى والمردود الاقتصادي والاجتماعي او تلك المتعلقة بالتنسيق بين الجهات المختصة في الجهاز الإداري للدولة بما يكفل انجاز تلك المشاريع في مواعيدها المحدودة وبما لا يسمح بكثرة التعديلات وانجازها بأعلى مستوى من الكفاءة حتى لا يتم تخصيص اعتمادات دون استخدامها فيما خصصت من اجله او تعديل الاستفادة منها في تحقيق اهداف اخرى في اطار الميزانية العامة للدولة مع التقيد بالدراسات المطلوبة للمشاريع الانشائية والحصول على الموافقات المبدئية لطرح المشاريع قبل التنفيذ بفترة كافية.

وشددت «المالية» على انه عند اقتراح مشروعات جديدة يجب على الجهات المستفيدة اجراء التنسيق والتكامل بين تلك المشروعات وتوافر الخدمات المطلوبة لتشغيلها التي تقوم بتنفيذها جهات اخرى، وبالنسبة للمشروعات الجديدة التي تحتاج الى مكاتب استشارية للتصميم يكون طلب الاعتمادات الخاصة بها أولا بقيمة الاتعاب الاستشارية لتصميم المشروع على ان تحدد التكاليف الكلية للتنفيذ بعد الانتهاء من تصميم المشروع ووفقا للتكلفة المقدرة والبرنامج الزمني المقترح للتنفيذ.

بنسبة 0,6٪ وفقاً لتقديرات «صندوق النقد».. وسيسجل ثاني أكبر انكماش خليجياً بـ ـ8,1٪ في 2020

الاقتصاد الكويتي سيسجل أدنى معدل نمو خليجياً في 2021

مصطفى صالح

أصدرت وزارة المالية التقرير الاقتصادي لشهر سبتمبر 2020، استعرضت خلاله التطورات الاقتصادية المحلية، وجاء في مقدمتها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والكويتي الصادر عن صندوق النقد، حيث أظهر التقرير أن الاقتصاد الكويتي سيسجل ثاني أكبر معدل انكماش متوقع خليجيا بنسبة ـ8,1٪ خلال عام 2020، ليأتي بعد سلطنة عمان التي ستسجل المعدل الأكبر خليجيا بـ ـ10٪ خلال العام الحالي، وذلك في ظل التداعيات الاقتصادية السلبية لانتشار جائحة فيروس كورونا.

وأشار التقرير الى ان الاقتصاد الكويتي سيعود للنمو الموجب خلال العام المقبل 2021 ليسجل نموا متوقعا بـ 0,6٪، حيث سيكون هذا المعدل هو الأدنى خليجيا بين الدول المتوقع لها تسجيل نموا بالموجب خلال العام المقبل، والتي يأتي في مقدمتها السعودية بنسبة 3,1٪، وقطر بنسبة 2,5٪، والبحرين بـ 2,3٪، ثم الإمارات بـ 1,3٪، فيما يتوقع تسجل عمان نموا بالسالب خلال العام المقبل بنسبة ـ0,5٪.

أداء إيجابي للبورصة

وتطرق التقرير الشهر لوزارة المالية الى أداء بورصة الكويت خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث أوضح أن السوق تميز بالأداء الجديد خلال سبتمبر الماضي وللشهر الثاني على التوالي، حيث يعود هذا الأداء الجيد إلى شراء الأسهم القيادية خاصة المتوقع انضمامها لمؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة عند ترقية السوق الكويتي له في نوفمبر المقبل، ليحقق السوق مكاسب رأسمالية في ظل هذه الأجواء بلغت 990 مليون دينار خلال الشهر الماضي.

وأشار التقرير إلى أن قطاع التأمين كان الأنشط في البورصة الكويتية خلال سبتمبر الماضي، حيث سجل نموا شهريا بنسبة 8,2٪، ويليه قطاع العقار بنمو شهري 8,1٪، والصناعات التحولية بنمو 4,1٪، فيما سجلت القطاعات الاستهلاكية تراجعا شهريا بنسبة 3,6٪.

انخفاض النفط

وتناول التقرير التطورات النفطية العالمية والمحلية خلال الشهر الماضي، حيث أشار الى ان مستوى انتاج دول منظمة «أوبيك» بلغ هلال الشهر 24,11 مليون برميل يوميا، حيث تركز أكبر ارتفاع بمسويات الانتاج في ليبيا بـ 53 ألف برميل يوميا، والعراق بـ 46 ألف برميل يوميا، فيما بلغ حجم الانتاج الكويتي خلال الشهر الماضي 2,29 مليون برميل يوميا بارتفاع 7 آلاف برميل يوميا عن الشهر السابق.

وعلى صعيد الأسعار، فقد شهدت أسعار النفط تراجعا خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث انخفض سعر سلة خام أوبيك بنحو 3,65 دولارات للبرميل، ليصل الى متوسط 41,5 دولارا للبرميل، فيما فقد سعر برميل النفط الكويتي خلال الشهر الماضي 2,96 دولار من قيمته ليسجل مستوى 42,12 دولارا للبرميل.